

نحو إطار مقترح لمراجعة قوائم نفقات شركات إنتاج النفط والغاز في ليبيا

د. حامد مولود السرك
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد صرمان

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى تقديم إطار مقترح لمراجعة قوائم نفقات شركات إنتاج النفط والغاز العاملة في ليبيا، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الرجوع والاطلاع على الكتب والدوريات والمجلات، وقانون النفط الليبي واللوائح المنظمة له، وكما تم تصميم استبانته مكونة من أربعة أجزاء، الجزء الأول بيانات عن عينة البحث والجزء الثاني مكون من (43) فقرة متعلقة بالمتطلبات الأساسية لمراجعة نفقات شركات مقاسمة الإنتاج، والجزء الثالث مكون من (96) فقرة متعلقة بنطاق وبرنامج المراجعة وكيفية تنفيذه لشركات

المقاسمة في الإنتاج، والجزء الرابع يتكون من (10) فقرات تتناول تنظيم وصياغة تقرير مراجعة نفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط، حيث تم توزيع (60) استبانته أسئلتها منها (53) استبانته صالحة لتحليل فقراتها، تم تحليل بياناتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة التي أظهرت إن الإطار المقترح لعمليات مراجعة قوائم نفقات شركات إنتاج النفط والغاز مقبولة وبشكل عام جيدة جداً، حيث بلغت نسبة قبول الإطار المقترح (73%).

مقدمة البحث:

تتطلب الصناعة النفطية إمكانيات مالية وتقنية ضخمة تتجاوز قدرات الدول التي يوجد أو من الممكن أن يوجد بها حقول قابلة للاستغلال، ومن هنا فقد اتجهت هذه الدول إلى الاستعانة في أعمال البحث بشركات أجنبية تملك المال والمعدات اللازمة للصناعة النفطية، وأن الصراعات والأزمات التي عرفت العلاقات النفطية العالمية منذ وجودها وحتى اليوم تدور أساساً حول رغبة كل طرف من الأطراف في الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من هذا الربح⁽¹⁾. وكان أول عقد امتياز وقع في ليبيا من نصيب شركة إسوستاندارد ليبيا في 20 نوفمبر 1955، ثم توالى التعاقدات في ليبيا التي قسمت إلى أربعة أقسام للاستطلاع والاستكشاف، حيث كانت ليبيا تمر بظروف اقتصادية صعبة جداً، وكانت ليبيا تعتمد في تمويل ميزانيتها على الإعانات، وبعد ذلك توالى الاكتشافات التي أثرت على ميزانية الدولة وخاصة ميزانية التحول والتنمية⁽²⁾، إذ بلغت نسبة صناعة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005 (69.96%) بمبلغ وقدره 38153 مليون دينار ليبي⁽³⁾.

إشكالية البحث:

إن الهدف من مراجعة الجانب الحكومي والمتمثل في المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا للنفقات في ظل عقود المقاسمة هو تحديد كميات الإنتاج التي سيتم تقسيمها بين الدولة كطرف وبقية الشركاء كطرف آخر وفقاً للحصص المحددة في العقد، ويتم تحقيق ما سبق من خلال التوصل إلى نفط الكلفة "Cost Oil"، ومن ذلك تظهر إشكالية البحث والتي تكمن في وضع ضوابط ومعايير لكيفية مراجعة نفقات شركات مقاسمة الإنتاج وذلك لسد النقص الشديد في هذا المجال، ويمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

- هل هناك اختلاف بين آراء أطراف المراجعة بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حول الأهمية النسبية لعناصر النموذج المقترح كأداة لمراجعة قوائم النفقات لشركات المقاسمة والمشاركة في إنتاج النفط والغاز؟

ويمكن تقسيم التساؤل الرئيسي إلى تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- هل يوجد اختلاف جوهري بين آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية المتطلبات الأساسية للمراجعة على مراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط؟

- هل يوجد اختلاف جوهري بين آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية نطاق وبرنامج المراجعة وكيفية تنفيذه على مراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط؟

- هل يوجد اختلاف جوهري بين آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية تنظيم وصياغة تقرير مراجعة على مراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط؟

فروض البحث:

بناءً على ما ورد بإشكالية البحث وأهدافها فقد تمت صياغة الفرض الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

" لا يوجد اختلاف بين آراء أطراف المراجعة بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حول الأهمية النسبية لعناصر النموذج المقترح كأداة لمراجعة قوائم النفقات لشركات المقاسمة والمشاركة في إنتاج النفط والغاز "

ويمكن اختبار الفرض الرئيسي والذي تم تقسيمه إلى فروض فرعية على النحو التالي:

- لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية المتطلبات الأساسية للمراجعة على مراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط.

- لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية نطاق وبرنامج المراجعة وكيفية تنفيذه على مراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط.

- لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية تنظيم وصياغة تقرير مراجعة على مراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط.

أهمية البحث:

تستمد هذا البحث أهميته من أهمية الدور الذي يلعبه قطاع النفط باعتباره مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل الوطني، وتبرز أهمية الإطار المقترح لمراجعة الجانب الحكومي لنفقات

شركات مقاسمة الإنتاج من حيث إمكانية الاسترشاد بعناصره وفقراته في عمليات المراجعة على الشركات النفطية التي تحكمها عقود المقاسمة والمشاركة في الإنتاج، ولا يوجد أي معيار من معايير المحاسبة أو المراجعة الدولية أو المحلية معايير تحكم عمليات مراجعة قوائم نفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط⁽⁴⁾.

أهداف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في وضع إطار متكامل لكيفية مراجعة الجانب الحكومي لنفقات مقاسمة إنتاج النفط والغاز، وهو ما سيتم تحقيقه من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- بيان وتحديد المتطلبات الأساسية لمراجعة قوائم نفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط.
 - التحديد الدقيق للهدف من مراجعة موظفي إدارات المراجعة بالمؤسسة الوطنية للنفط لقوائم نفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط.
 - بيان وتحديد نطاق وبرنامج المراجعة أثناء مراجعة قوائم نفقات شركات مقاسمة في إنتاج النفط.
 - بيان أهم الفقرات والبنود التي تنظم صياغة تقرير مراجعة نفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا.
 - وضع أسس للجانب الوطني لاستصدار نشرات خاصة توضح كيفية مراجعة نفقات شركات مقاسمة الإنتاج.

الدراسات السابقة:

فيما يلي بعض الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة:

1) دراسة مكنمي، ديفيد (1997) ⁽⁵⁾ بعنوان: "التدقيق والمخاطر".

وهي دراسة نظرية هدفت بشكل رئيسي إلى التركيز على المجالات الأكثر أهمية للتدقيق وذلك بربط أهداف المراجعة والوحدة بهدف المنشأة مستنداً في ذلك على البيان الصادر من معهد المراجعين الداخليين بعنوان "بيان مسؤوليات المراجع الداخلي" الذي ينص على أن غرض المراجعة الداخلية هو فحص وتقييم أنشطة المنشأة وتقديم التحليل والتقييم والتوصيات والاستشارات والمعلومات الأخرى بشأن الأنشطة قيد البحث لكل عملية مراجعة تتعلق بتقديم نتائج فحص الأنشطة وتقييمها، وقد استخدم "مكنمي" المنهج الوصفي الاستنباطي، وأوصى بعدة خطوات يجب التأكد منها عند التخطيط لعملية المراجعة وهي، إن هناك صلة إيجابية من الهدف من المراجعة وهدف الوحدة الخاضعة للمراجعة وأهداف المنشأة ورسالتها، إن برنامج المراجعة متكامل إذا توفر الدليل المطلوب لتحقيق هدف المراجعة، إن كل اختبار يتم استخدامه بحاجة إلى دليل يدعم برنامج المراجعة، واقترح نموذج جديد لتحقيق أهداف المنشأة وهو أن يتم التركيز في عملية المراجعة على مخاطر المنشأة وأن يكون تركيز الاختبار على جميع أنشطة تخفيض المخاطر والتركيز في تقرير المراجعة على كفاية وفاعلية تخفيض المخاطر وأن النتيجة تكون بتخفيض المخاطر بصورة مناسبة من خلال اختبارات التدقيق، هدف التدقيق، هدف الوحدة، غرض الوحدة وتلبية احتياجات العميل.

2) دراسة حسانين، علي عبدالرحيم (1992) ⁽⁶⁾ بعنوان: "نموذج محاسبي لتقييم الأصول القابلة للنفاذ في شركات إنتاج البترول".

هدفت الدراسة لبيان الأساليب المحاسبية المستخدمة حالياً في قياس قيمة الأصول القابلة للنفاذ، وبيان أوجه القصور الذي تعاني منه النتائج التي تترتب على عدم الاعتراف بقيمة تلك الأصول، والأسباب والمعوقات التي تحول دون قياس وإظهار تلك الأصول، واستخدم الباحث

المنهج الوصفي التحليلي، توصل الباحث إلى أن الأصول القابلة للنفاد: هي التي تستنفد وتتناقص قيمتها بالاستخراج من باطن الأرض، وأن هناك قصور في الأساليب المستخدمة حالياً لتقييم الأصول القابلة للنفاد، ومرد ذلك لعدم وجود علاقة مباشرة بين تكاليف البحث والاستكشاف والتنمية والتطوير وبين قيمة الاحتياطات، كما أن الأساليب المحاسبية المستخدمة حالياً في تقييم الأصول القابلة للنفاد لا تساعد على قياس التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من هذه الأصول على الرغم من أهمية ذلك لقراء القوائم المالية.

(3) دراسة مصطفى، عبدالله عبدالرحمن (2000) ⁽⁷⁾ بعنوان: "مدخل محاسبي كمنهج للدراسة التحليلية لاتفاقيات اقتسام الإنتاج في شركات البترول- دراسة تطبيقية على شركة بترول بلاعيم".

هدفت الدراسة من خلال البحث النظرية التحليلية إلى تحديد دقيق لأهم نقاط الضعف وأوجه القصور وعدم الموضوعية في بيانات التكاليف، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها في رسم البيانات واتخاذ القرارات ومدى اتساق نظام التكاليف المطبق في بترول بلاعيم مع مبدأ محاسبة التكاليف والمعايير المحاسبية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى أن سمات الصناعة والظروف العالمية التي تحكمها تنعكس على الجوانب المحاسبية من حيث تصميم نظم الحسابات وحساب التكاليف الخاص بكل مرحلة فيها، كما أن لاتفاقيات البترول انعكاسات على الجوانب المحاسبية، تختلف مع نظم المحاسبية المتبعة في غير صناعة النفط.

(4) دراسة الـرك، حامد مولود (2002) ⁽⁸⁾ بعنوان: "تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في شركات إنتاج النفط والغاز العاملة في ليبيا".

هدفت الدراسة إلى بيان فيما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية تضمن المحافظة على موجودات شركات إنتاج النفط والغاز، وأن الأنظمة تضمن دقة المعلومات المحاسبية والفهم الواضح للمسؤوليات والصلاحيات والالتزام بالقوانين والسياسات المرسومة من قبل الإدارة العليا

لشركات إنتاج النفط والغاز العاملة في ليبيا، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة في الشركات محل البحث بشكل عام متوسطة، كما أتضح أن شركات إنتاج النفط والغاز العاملة في ليبيا لا تبدي اهتماما كافيا بتطبيق اللائحة المالية ولوائح المنظمة للعمل الصادرة عن المؤسسة الوطنية للنفط.

(5) دراسة موسى، فتحي رمضان (2005) ⁽⁹⁾ بعنوان: "تطوير نموذج لتقييم فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في المنظمات الليبية - دراسة تطبيقية على الشركات النفطية الليبية".

هدفت الدراسة إلى بيان العوامل التي تجعل وظيفة المراجعة الداخلية فعالة في الشركات النفطية الليبية، وذلك من خلال تقديم خلفية نظرية عن المراجعة الداخلية من خلال الاطلاع على الأدبيات المتاحة والتي استهدفت تقييم فعالية وظيفة المراجعة الداخلية، كما هدفت لتطوير نموذج لدراسة أهم العوامل التي تؤثر على فاعلية المراجعة الداخلية في الشركات النفطية الليبية لمساعدة الإدارة أو المراجع الخارجي على تقييم فعالية المراجعة الداخلية، وأخيراً اختبار النموذج عملياً في إحدى الشركات التي تم اختيارها لهذا الغرض وتقديم مجموعة من التوصيات بناءً على نتائج البحث، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تصميم استبيان احتوى على أهم العوامل التي تؤثر في فاعلية المراجعة الداخلية، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تم دراسة الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط والمزاولة للنشاط والتي تحكمها القوانين ولوائح المعمول به في ليبيا، وتشير نتائج البحث العملية إلى قبول المشاركين لأغلب العوامل التي تؤثر في فاعلية نظام المراجعة الداخلية مع وجود رفض لعدد قليل من العوامل والتي تم استبعادها من النموذج النهائي.

6) دراسة الـرك، حامد (2010)⁽¹⁰⁾ بعنوان: " نحو إطار مقترح لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في شركات إنتاج البترول" دراسة اختباريه بالتطبيق على شركة الهروج للعمليات النفطية".

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار استرشادي يمكن من خلاله تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في شركات إنتاج البترول، وللتحقق من كفاءة وفاعلية واقتصادية الإطار تم تقديمه على عينة من الموظفين في شركة الهروج للعمليات النفطية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الهدف من الدراسة، وتوصلت الدراسة بأن الإطار المقترح مصاغ بطريقة يسهل فهمها، وتطبيقه في الواقع العملي، ويستطيع أي مراجع أو عضو مجلس إدارة أن يقيم نظام الرقابة الداخلية بشركته بسهولة ويسر، فقد صمم الإطار المقترح بالشكل الذي لا يقبل معه إلا خمس إجابات فقط، حيث تشير الإجابات الثلاثة الأولى إلى وجود ضعف يتراوح من ضعف بسيط إلى ضعف كبير جداً، بينما تشير الإجابة الرابعة والخامسة إلى وجود نظام ملائم ويمكن الاعتماد عليه.

7) دراسة الـرك، حامد (2013)⁽¹¹⁾ بعنوان: " الرقابة المالية على عقود E.P.S.A بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا ".

وهدفت الدراسة إلى التعرف على وسائل الرقابة المالية ومدى درجة كفايتها في تحقيق رقابة فاعلة لضمان تنفيذ عقود المقاسمة في إنتاج النفط، واستخدم الباحث المنهج الوصفي لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصل إلى أن هناك درجة ملائمة وكفاية وسائل الرقابة المالية وبالأخص وسيلة الرقابة من خلال كميات الإنتاج وكذلك وسيلة متابعة الأعمال الفنية، وتعتبر وسيلة الرقابة من خلال الموازنات التخطيطية ومتابعة تنفيذ الشركات لالتزاماتها من الوسائل المعقولة أو جيدة التطبيق، وأوصى الباحث بزيادة الاهتمام بوسائل الرقابة المالية على تنفيذ

عقود مقاسمة الإنتاج، والاهتمام بمتابعة حركة الأصول وتنفيذ المناقصات وأوامر الشراء وحركة المخزون من المواد المشتراة.

وتتميز دراسة الباحث عن الدراسات السابقة بأنها تهتم بمراجعة الجانب الحكومي لنفقات عقود مقاسمة الإنتاج من حيث قائمة النفقات القابلة للاسترداد "رسملة التكاليف" على خلاف المراجعة في الشركات الصناعية والتجارية والخدمية أو الإنتاجية حيث أنها تهتم بمراجعة القوائم المالية والتقارير من حيث سلامتها وعدالتها .

منهجية البحث:

وتحقيقاً لأهداف البحث يعتمد الباحث في بحثه المنهج الوصفي وذلك لتغطية الجانب النظري من البحث، والمنهج التحليلي (منهج البحث الميدانية) وذلك من خلال تصميم استبيان لتغطية الجوانب المختلفة للبحث.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المؤسسة الوطنية للنفط، من خلال عقود استكشاف ومقاسمة الإنتاج المبرمة مع المؤسسة الوطنية للنفط والشركات الأجنبية.

عينة البحث:

وفق التوصيف الوظيفي للمؤسسة الوطنية للنفط فإن عينة البحث تتكون من موظفي الإدارة القانونية بالمؤسسة الوطنية للنفط، إدارة المراجعة الداخلية، إدارة شؤون الاستثمار للاستكشاف والتطوير، إدارة الاستكشاف، إدارة الإنتاج، إدارة متابعة اتفاقيات الاستكشاف

ومقاسمة الإنتاج، إدارة لجان الملاك ومجالس الإدارة، إدارة متابعة حسابات الشركات، إدارة الميزانيات ومراقبة التكلفة، إدارة حسابات المؤسسة، إدارة لحسابات العامة. وتم تصميم استبيان لتغطية و معالجة تساؤلات البحث والتأكد من صحة أو رفض الفرضيات.

ثبات الأداة:

ولتحديد درجة الثبات لفقرات الاستبيان تم استخدام معادلة كورنباخ الفا (Cornbach's Alpha) لتحقق من ثبات الاستبيان ولكل جزء من أجزاءهم وكانت معاملات الثبات تتمتع بدلالات ثبات واتساق مقبولة لغايات البحث، ويبين الجدول (1) قيمة معامل الفا للاستبيان وفقرات كل جزء ولجميع فقرات الاستبيان معاً.

جدول (1) اختبار درجة مصداقية البيانات

| النتيجة | قيمة معامل الفا | عدد الفقرات | البيان |
|---------|-----------------|-------------|--|
| جيد | 61.8 | 43 | 1- المتطلبات الأساسية لمراجعة نفقات شركات مقاسمة الإنتاج. |
| ممتاز | 90.3 | 96 | 2- نطاق وبرنامج المراجعة وكيفية تنفيذه لشركات المقاسمة في الإنتاج. |
| جيد | 60 | 10 | 3- تنظيم وصياغة تقرير مراجعة نفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط. |
| ممتاز | 89.5 | 149 | النموذج المقترح لمراجعة نفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط: |

يتضح أن قيمة الفا لجميع المتغيرات المستقلة للاستبيان الخاص بالنموذج المقترح لمراجعة نفقات شركات مقاسمة الإنتاج بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا بلغت (0.895) ونسبه (89.5%) وهذه النسبة ممتازة ولكل متغير على حدا كانت جيدة فما فوق، وهذا يعني توفر درجة عالية جداً من المصداقية في إجابات أفراد عينة البحث على الفقرات الواردة بالاستبيان.

ولتحديد ما إذا كانت العينة موزعة توزيعاً طبيعياً تم استخدام اختبار - كولموجروف- سمير نوف (Koloomgroove-smirnov)¹، ويستخدم هذا الاختبار في فحص البيانات التي تم الحصول عليها من عينة البحث لمعرفة فيما إذا كانت موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا، على أساس أنه كلما كانت قيمة $(\alpha \geq 0.05)$ كان التوزيع طبيعياً، ويوضح الجدول (2) نتائج اختبار سمير نوف (Smir Nove):

جدول (2) اختبار التوزيع الطبيعي لعينة البحث

| مستوى المعنوية | قيمة معامل سمير نوف | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الفقرات |
|----------------|---------------------|-------------------|---------------|---|
| 0.957 | 0.510 | 0.435 | 3.73 | المتطلبات الأساسية لمراجعة نفقات شركات مقاسمة الإنتاج. |
| 0.957 | 0.510 | 0.435 | 3.51 | نطاق وبرنامج المراجعة وكيفية تنفيذه لشركات المقاسمة في الإنتاج. |
| 0.882 | 0.586 | 0.513 | 3.69 | تنظيم وصياغة تقرير مراجعة نفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط. |
| 0.971 | 0.488 | 0.301 | 3.649 | الإطار المقترح لمراجعة نفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط |

يشير التحليل في الجدول السابق إلى أن المحاور الثلاثة بمفرداتهم على التوالي لاستبيان الإطار المقترح لمراجعة نفقات شركات مقاسمة الإنتاج بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا تتبع التوزيع الطبيعي، لأن مستوى المعنوية للمحاور كلها أكثر من 0.05، وهذا يدل على أن بيانات أفراد عينة البحث موزعة توزيعاً طبيعياً مما يمكن من إجراء أساليب الإحصاء الوصفي دون الجوء إلى الاختبارات الاحتمالية أو الإحصاء لا معلمي، كما يفيد هذا الاختبار من خلال مستوى المعنوية الذي هو أكبر من قيمة مستوى الدلالة P-vale (0.05) على وجود استقلالية في إجابات أفراد العينة البحث فيما بينها .

أساليب معالجة البيانات وتحليلها:

سبق الإشارة إلى أن الأداة التي تعتمد عليها البحث في جمع البيانات للدراسة الميدانية تتمثل في قائمة الاستبيان "الاستقصاء" والمعدة على أساس عناصر الإطار المقترح لمراجعة نفقات شركات مقاسمة الإنتاج بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، معتمداً في ذلك على تحديد مدى للمتوسط الحسابي لإجابات عينة البحث على الاستبيان وذلك باعتماد درجة تأثير (3.4) ونسبة (68%) من حيث قبول أو رفض الإجراء، كما تم وضع خمسة مستويات للإجابة موزعة على فقرات الاستبيان ويمثل كل مستوي وزناً معيناً للإجابة تتدرج من (1-5) وذلك لغرض التحليل الإحصائي وكانت الإجابة: غير موافق بشدة وزنها (1)، وغير موافق وزنها (2)، متوسط التأثير أو الأهمية وزنها (3)، وموافق وزنها (4)، موافق بشدة وزنها (5).

هذا وقد تم تحديد درجة قبول الإجراء الواردة بنموذج الاستبيان من خلال متوسط إجابات الفقرات وهي كالآتي:

جدول (3) يحدد درجة ملاءمة أو قبول الإجراء أو الفقرات الواردة بنموذج

| متوسط الإجابة | نسبة الاستخدام (%) | درجة (الضعف / القوة) | النتيجة عند إعادة توصيف النموذج المقترح |
|-----------------------|--------------------|----------------------|--|
| 1- إلى أقل من 1.80 | 20- إلى أقل من 36 | ضعيف جداً | استبعاد الإجراء من النموذج |
| 1.80- إلى أقل من 2.60 | 36- إلى أقل من 52 | ضعيف | استبعاد الإجراء من النموذج |
| 2.60- إلى أقل من 3.40 | 52- إلى أقل من 68 | مقبول | قبولها بالنموذج بشرط متوسط أعلى قدرة أن يتجاوز (3.4) |
| 3.40- إلى أقل من 4.20 | 68- إلى أقل من 84 | جيد | قبول الإجراء في النموذج |
| 4.20- 5 | 84- 100 | مرتفعة | قبول الإجراء في النموذج |

وقد تم اعتبار كافة الإجابات التي تقع بين الفئات الثلاث الأولى على أنها مؤشرات على وجود ضعف أو عدم قبول للإجراء لمراجعة نفقات شركات مقاسمة الإنتاج في تلك النقاط، هذا

واعتمد الباحث كما سبق الذكر على وسط حسابي فرضي مقداره (68%) والذي يمثل الحد الأدنى من نسبة القبول أو الاستخدام الجيدة (68%-84%) واعتبر الوسط الحسابي (3.4) هو آخر عدد كسري يقترب من الدرجة الجيدة (4) وبالتالي هو الأدنى للدرجة الجيدة التي يمكن أن يقبل بها الباحث لقياس درجة ملاءمة الإجراء في مراجعة قوائم النفقات، هذا وقد تمت مراجعة البيانات التي تم إدخالها قبل القيام بعملية التحليل، وذلك للتأكد من خلوها من خطأ الإدخال، وتم تنفيذ عمليات التحليل الإحصائي من خلال حزمة الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات Statistical Package For the Social Sciences for Windows (s.p.ss)، والبرنامج الإحصائي الـ (Minitab) حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية والتي تتفق وأهداف وفرضيات البحث ويمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً: وصف الخصائص الديموغرافية لعينة البحث:

يبين الجدول (4) خصائص عينة البحث وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية لكل

فئة:

جدول (4) خصائص عينة البحث

| النسبة المئوية % | التكرار | البيان | معلومات عامة |
|------------------|---------|---------------------|---------------|
| 0 | 0 | ثانوية عامة فما دون | المؤهل العلمي |
| 0 | 0 | دبلوم متوسط | |
| 0 | 0 | دبلوم عالي | |
| 77.4 | 41 | بكالوريوس | |
| 22.6 | 12 | ماجستير | |
| 0 | 0 | دكتوراه | |

| النسبة المئوية % | التكرار | البيان | معلومات عامة |
|------------------|---------|--------------------------------|-------------------------------------|
| 96.2 | 51 | محاسبة | التخصص الأكاديمي |
| 0 | 0 | اقتصاد | |
| 3.8 | 2 | إدارة أعمال | |
| 0 | 0 | هندسة نفط | |
| 0 | 0 | قانون | |
| 0 | 0 | أقل من سنتين | الخبرة العملية داخل الشركات النفطية |
| 9.4 | 5 | من 2 إلى أقل من 5 سنوات | |
| 39.6 | 21 | من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات | |
| 37.7 | 20 | من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة | |
| 13.2 | 7 | من 15 سنة فأكثر | |
| 9.4 | 5 | مدير إدارة | المستوى الوظيفي |
| 13.2 | 7 | رئيس قسم | |
| 1.9 | 1 | عضو لجنة | |
| 75.5 | 40 | موظف | |

1) المؤهل العلمي: ويتضح أن أغلب أفراد عينة البحث يحملون درجة بكالوريوس حيث شكلت نسبتهم 77.4% وهذا يدل على مستوى التأهيل العلمي المناسب ومن ثم حملة شهادة الماجستير كانت نسبتهم 22.6% ولم تحظ حملة شهادة الدكتوراه والدبلوم العالي والمتوسط وشهادة الثانوية فما دون بأي نسبة في عينة البحث، وهذا يدل على طبيعة العمل والتأهيل العلمي لأداء هذه الأعمال (المتعلقة بمتابعة شركات مقاسمة الإنتاج) في الإدارات داخل المؤسسة الوطنية للنفط.

(2) التخصص الأكاديمي: يتبين أن معظم أفراد عينة البحث من حملة مؤهل المحاسبة حيث شكلت نسبتهم (96.2%) وهذا يدل على توافق وانسجام المستجيبين وتوفر الخلفية العلمية للقيام بالإعمال الموكلة إليهم بدرجة مناسبة من الملاءمة، حيث إن جل بل كل العمل يتلخص في مراجعة قوائم النفقات المقدمة من الشركات المشغلة وفق اتفاقية المقاسمة في إنتاج النفط وعليه أن هذه النسبة كما تتوافق والعمل المناط بهم.

(3) الخبرة العملية داخل الشركات النفطية: إن أكثر أفراد عينة البحث لديهم خبرة ما بين 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات إذ شكلوا (39.6%)، كما نلاحظ إن الذين لديهم خبرة من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنوات كانت نسبتهم (37.7%)، وإن الذين لديهم أكثر من 15 سنة خبرة داخل الشركات النفطية كانت نسبتهم (13.2%) من عينة البحث، وكما نرى إن الذين لديهم خبرة من (2) سنتان إلى أقل من 5 سنوات نسبتهم (9.4%) وهذا يدل على أن سنوات الخبرة تأتي مناسبة لطبيعة المهام والأعمال الموكلة إليهم، حيث لوحظ أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة تزيد عن الخمس سنوات.

(4) المستوى الوظيفي: إن نسبة (75.5%) من عينة البحث هي من الموظفين "المراجعين" وأن (13.2%) رؤساء أقسام بينما بلغت نسبة مدراء الإدارات (9.4%) من عينة البحث وكذلك (1.9%) أعضاء لجان متابعة عقود واتفاقيات المقاسمة والمشاركة في الإنتاج، ومما سبق نستنتج أن أغلب عينة البحث موظفون "مراجعين" من الذين موكلة إليهم مهام المراجعة بشكل مباشر وهذا يعني أن أفراد عينة البحث كانوا جميعهم من المراجعين ورؤساء الأقسام. آراء أطراف المراجعة بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حول الأهمية النسبية لعناصر الإطار المقترح كأداة لمراجعة قوائم النفقات لشركات المقاسمة والمشاركة في إنتاج النفط والغاز.

للتعرف على الأهمية النسبية لآراء أطراف المراجعة بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حول الأهمية النسبية لعناصر الإطار المقترح كأداة لمراجعة قوائم النفقات لشركات المقاسمة والمشاركة في إنتاج النفط والغاز.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

بهدف تحديد درجة الأهمية النسبية للمتطلبات الأساسية لمراجعة قوائم نفقات شركات المقاسمة في إنتاج النفط، ولتحقيق ذلك ينبغي اختبار الفرض الفرعي الأول القائل " لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية المتطلبات الأساسية للمراجعة على مراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط ".
يمكن تحديد درجة أهمية المتطلبات الأساسية لمراجعة نفقات شركات مقاسمة الإنتاج بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا من خلال بيانات الجدول (5).

آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية المتطلبات الأساسية

للمراجعة

| نتيجة الاختبارات | الأهمية النسبية | نسبته % | الوسط الحسابي | الفقرة | ر.م |
|------------------|-----------------|---------|---------------|---|-----|
| قبول الإجراء | 10 | 73.9 | 3.69 | لدى فريق المراجعة دراية كافية بان الهدف من المراجعة هو تحديد النفقات القابلة للاسترداد. | -1 |
| قبول الإجراء | 5 | 78.4 | 3.92 | لدى فريق المراجعة دراية كافية بأهم البنود في عقد المقاسمة والمشاركة في الإنتاج. | -2 |
| قبول الإجراء | 3 | 83.3 | 4.16 | يقوم فريق المراجعة بمراجعة المعاملات والدفاتر الخاصة باتفاقية المقاسمة والمشاركة. | -3 |
| رفض الإجراء | 14 | 55.0 | 2.75 | لدى فريق المراجعة إلمام كاف بأهم المصطلحات التي تشمل عليها اتفاقية المقاسمة. | -4 |

| نتيجة الاختبارات | الأهمية النسبية | نسبته % | الوسط الحسابي | الفقرة | ر.م |
|------------------|-----------------|---------|---------------|---|-----|
| قبول الإجراء | 1 | 93.5 | 4.67 | يتم دراسة الجوانب المحاسبية الواردة بالاتفاقية بشكل مفصل. | -5 |
| قبول الإجراء | 8 | 74.7 | 3.73 | يتم دراسة الاتفاقية بشكل عام. | -6 |
| قبول الإجراء | 6 | 77.7 | 3.88 | لدى فريق المراجعة معرفة ببعض الجوانب الأخرى غير المحاسبية والتي لها علاقة بعملية المراجعة. | -7 |
| قبول الإجراء | 12 | 68.6 | 3.43 | يتم دراسة الاتفاقيات اللاحقة لعقد المقاسمة من قبل فريق المراجعة قبل البدء في عملية المراجعة. | -8 |
| قبول الإجراء | 11 | 70.9 | 3.54 | لدى فريق المراجعة الإلمام الكافي بطبيعة نشاط استخراج النفط وأهم النفقات المصاحبة لكل مرحلة من مراحل الاستخراج. | -9 |
| قبول الإجراء | 11 | 70.9 | 3.54 | فريق المراجعة على علم بالنظام المحاسبي للشركة العاملة محل المراجعة، وكيفية إعداد قائمة النفقات القابلة للاسترداد. | -10 |
| قبول الإجراء | 9 | 74.7 | 3.73 | يتم مراجعة التقارير ربع السنوية لقوائم النفقات القابلة للاسترداد من قبل فريق المراجعة. | -11 |
| رفض الإجراء | 15 | 53.9 | 2.69 | يتم وضع ترتيبات لزيارة الحقول والمكاتب عندما يطلب ذلك. | -12 |
| قبول الإجراء | 13 | 68.6 | 3.43 | توفر الشركة مكاناً لفريق العمل عن تنفيذ المراجعة الميدانية. | -13 |
| قبول الإجراء | 7 | 75.8 | 3.79 | يتم إعطاء الوقت الكافي من قبل الشركة لاستكمال المراجعة. | -14 |
| قبول الإجراء | 2 | 90.1 | 4.50 | يتم إعطاء استفسارات المراجع اهتمام كاف والرد عليها خطياً من قبل الشركة و إعداد تقرير المراجعة في الوقت المناسب. | -15 |
| قبول الإجراء | 4 | 80.3 | 4.01 | يتم التنسيق بين الشركات المشغلة والمؤسسة الوطنية للنفط على تسوية الاستثناءات التي اشتمل عليها تقرير المراجعة. | -16 |
| قبول بشكل عام | الترتيب الثالث | 74.4 | 3.72 | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بالمتطلبات العامة | |
| قبول الإجراء | 3 | 79.2 | 3.96 | يتم إشراك المراجعين في إعداد اتفاقيات المقاسمة. | -17 |

| نتيجة الاختبارات | الأهمية النسبية | نسبته % | الوسط الحسابي | الفقرة | ر.م |
|--|-----------------|---------|---------------|--|-----|
| قبول الإجراء | 2 | 79.2 | 3.96 | تضع المؤسسة الوطنية للنفط ملاحظات على سياسات الشركة والخاصة بالتوظيف من الخارج واعتماد المرتبات ومزايا العاملين الأجانب. | -18 |
| رفض الإجراء | 4 | 55.0 | 2.75 | تقوم الشركة بأخذ الإذن من المؤسسة الوطنية للنفط فيما يتعلق بالمناقصات. | -19 |
| قبول الإجراء | 1 | 89.4 | 4.47 | يتم مراجعة موافقات المؤسسة الوطنية للنفط على الأعمال الفنية التي تتم في المركز الرئيسي للشركة المشغلة. | -20 |
| قبول بشكل عام | الترتيب الأول | 75.7 | 3.78 | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بأسس المراجعة | |
| قبول الإجراء | 6 | 80.3 | 4.01 | يتم الإطلاع على كافة المراسلات التي تمت بين الشركة المشغلة والمؤسسة الوطنية للنفط. | -21 |
| قبول الإجراء | 18 | 72.8 | 3.64 | يتم الإطلاع على التقارير الفنية ذات العلاقة بالشركة النفطية. | -22 |
| يتم إعداد خطاب للشركة النفطية العاملة يحدد فيه الأتي: | | | | | |
| قبول الإجراء | 20 | 69.0 | 3.45 | بدء عملية المراجعة. | -23 |
| قبول الإجراء | 9 | 79.2 | 3.96 | المدة التقريبية للمراجعة. | -24 |
| قبول الإجراء | 15 | 75.4 | 3.77 | عدد وأسماء فريق المراجعة. | -25 |
| يتم إعداد خطاب للشركة المشغلة بخصوص توفير البيانات التالية: | | | | | |
| قبول الإجراء | 10 | 78.4 | 3.92 | ملف العقود. | -26 |
| قبول الإجراء | 5 | 80.7 | 4.03 | المستندات الخاصة بعمليات حفر الآبار. | -27 |
| قبول الإجراء | 2 | 88.3 | 4.41 | تقارير الانتهاء أو الانجاز لمختلف الأعمال. | -28 |
| قبول الإجراء | 14 | 75.4 | 3.77 | المستندات الخاصة بعمليات الإنتاج. | -29 |
| قبول الإجراء | 13 | 75.4 | 3.77 | البيانات الجيولوجية والهندسية وتلك الخاصة بالإنتاج | -30 |
| قبول الإجراء | 16 | 74.7 | 3.73 | محاضر اجتماعات لجان التشغيل. | -31 |
| قبول الإجراء | 4 | 82.6 | 4.13 | تقارير مفصلة على انحراف النفقات الفعلية مع الموازنة مع شرح أسباب الانحراف. | -32 |

| نتيجة الاختبارات | الأهمية النسبية | نسبته % | الوسط الحسابي | الفقرة | ر.م |
|------------------|-----------------|---------|---------------|--|-----|
| قبول الإجراء | 7 | 79.6 | 3.98 | المستندات المؤيدة لتقرير استرداد النفقات. | -33 |
| قبول الإجراء | 12 | 76.6 | 3.83 | قائمة بمراكز التكلفة. | -34 |
| قبول الإجراء | 3 | 83.6 | 4.18 | قائمة بأوامر الشراء التي تمت خلال الفترة محل المراجعة. | -35 |
| قبول الإجراء | 19 | 70.5 | 3.52 | تقارير عن المخزون. | -36 |
| رفض الإجراء | 23 | 54.3 | 2.71 | قائمة بأبار الاستكشاف والتنمية. | -37 |
| قبول الإجراء | 21 | 67.1 | 3.35 | قائمة بوالص التأمين. | -38 |
| قبول الإجراء | 11 | 77.3 | 3.86 | سجل الأصول الثابتة ونتائج آخر عمليات الجرد. | -39 |
| قبول الإجراء | 1 | 92.0 | 4.60 | قائمة مصروفات المركز الرئيسي المحملة على النفقات. | -40 |
| رفض الإجراء | 22 | 55.4 | 2.77 | ملف بكافة المراسلات التي تمت مع المؤسسة الوطنية للنفط والتي لها علاقة بالمراجعة. | -41 |
| قبول الإجراء | 8 | 79.2 | 3.96 | الوثائق الخاصة بالمرتبات بما فيها ملفات العاملين. | -42 |
| قبول الإجراء | 17 | 73.2 | 3.66 | صورة من الموازنة وبرامج العمل المعتمدة من المؤسسة الوطنية للنفط. | -43 |
| قبول بشكل عام | الترتيب الثاني | 75.7 | 3.78 | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بالإعداد للمراجعة | |
| قبول عام | | 74.74 | 3.73 | المتوسط لإجمالي المجموعات حول آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية المتطلبات الأساسية للمراجعة | |

تظهر بيانات الجدول (5) أن متوسط الآراء في مجتمع محل البحث بلغ (3.73) وما نسبته (74.7%)، وهذا يعني أن الالتزام بالمتطلبات الأساسية للمراجعة يعد من العوامل والإجراءات المؤثرة وذات الأهمية في مراجعة الجانب الحكومي المتمثل في المؤسسة الوطنية للنفط على قوائم نفقات شركات المقاسمة في الإنتاج في ليبيا.

وبموجب البيانات التي تم الحصول عليها من المشاركين في البحث من خلال إجاباتهم على فقرات قائمة الاستبيان ذات الصلة بالإطار المقترح يمكننا قبول الفرض الفرعي الأول القائل " لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة

أهمية المتطلبات الأساسية للمراجعة على مراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط .

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

بهدف تحديد درجة أهمية نطاق وبرنامج المراجعة وكيفية تنفيذه لمراجعة نفقات شركات مقاسمة الإنتاج بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، من خلال اختبار الفرض الفرعي الثاني القائل لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية نطاق وبرنامج المراجعة وكيفية تنفيذه على مراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط .

يمكن تحديد درجة أهمية نطاق وبرنامج المراجعة وكيفية تنفيذه لمراجعة نفقات شركات مقاسمة الإنتاج بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا من خلال بيانات الجدول (6).

آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية نطاق وبرنامج وكيفية تنفيذ المراجعة

| ر.م | الفقرة | الوسط الحسابي | نسبته % | الأهمية النسبية | نتيجة الاختبارات |
|---------------------------|--|---------------|---------|-----------------|------------------|
| أ- نطاق وبرنامج المراجعة: | | | | | |
| 1- | يتم عمل مسح أولي من خلال زيارة ميدانية للوحدة المحاسبية للشركة النفطية العاملة لأخذ صورة عن حجم العمل. | 3.75 | 75.0 | 5 | قبول الإجراء |
| 2- | يقوم فريق المراجعة بمطالعة أوراق عمل فرق المراجعة السابقة. | 4.01 | 80.3 | 3 | قبول الإجراء |
| 3- | تتم دراسة قائمة النفقات والتركيز على بعض الجوانب المهمة. | 2.67 | 53.5 | 7 | رفض الإجراء |
| 4- | يتم التركيز على الاستثناءات التي أظهرتها نتائج مراجعة السنوات السابقة. | 3.71 | 74.3 | 6 | قبول الإجراء |

| نتيجة الاختبارات | الأهمية النسبية | نسبته % | الوسط الحسابي | الفقرة | ر.م |
|--|-----------------|---------|---------------|--|-----|
| قبول الإجراء | 1 | 87.5 | 4.37 | مراجعة الوثائق الهامة والاجتماعات مع المسؤولين والتعرف على مدى الالتزام بتنفيذ ما ورد في الموازنة المعتمدة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط. | -5 |
| قبول الإجراء | 4 | 75.8 | 3.79 | يتم تحديد الفترة التي سيتم مراجعتها والمبالغ التي يتم فحصها. | -6 |
| | 8 | 49.0 | 2.45 | لدى فريق المراجعة الإلمام الكافي بإجراءات التعاقد المتفق عليها مع المؤسسة الوطنية للنفط للتأكد من تنفيذها. | -7 |
| قبول الإجراء | 2 | 86.0 | 4.30 | يتم إعداد برنامج وفق ما ورد في النقاط السابقة لعمل فريق المراجعة. | -8 |
| قبول المجموعة | الترتيب الرابع | 72.7 | 3.63 | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بنطاق وبرنامج المراجعة | |
| ب- كيفية تنفيذ المراجعة: | | | | | |
| i- مراجعة إجراءات التعاقد والنفقات المترتبة على عقود المقاولين من الباطن: | | | | | |
| قبول الإجراء | 14 | 73.9 | 3.69 | يتم تحديد العقود التي يراد مراجعتها. | -9 |
| قبول الإجراء | 6 | 83.7 | 4.18 | يتم تنويع العقود التي سيتم مراجعتها حسب نوع النشاط أو القطاعات أو غير ذلك. | -10 |
| قبول الإجراء | 4 | 86.4 | 4.32 | يتم مراجعة إجراءات وشروط التعاقد. | -11 |
| قبول الإجراء | 5 | 85.2 | 4.26 | يتم التعرف على الطرف الذي ويتحمل السكن والتغذية والانتقال | -12 |
| قبول الإجراء | 11 | 78.4 | 3.92 | يتم التعرف على الإجراءات التي تتبع في حالة الإنهاء ومعرفة أسباب إنهاء العقد والجوانب المالية المرتبطة بذلك. | -13 |
| قبول الإجراء | 1 | 93.9 | 4.69 | يتم معرفة اسم البئر ورقمه وتاريخ تقديم الخدمة في عقود الحفر | -14 |
| رفض الإجراء | 17 | 48.3 | 2.41 | يتم مراجعة الأعمال التي تمت على أساس مبلغ مقطوع. | -15 |
| قبول الإجراء | 12 | 75.8 | 3.79 | التعرف على الأجر اليومي في عقود العمالة الفنية المتخصصة | -16 |

| ر.م | الفقرة | الوسط الحسابي | نسبته % | الأهمية النسبية | نتيجة الاختبارات |
|--|--|---------------|-------------|----------------------|----------------------|
| -17 | التعرف على الأجر اليومي في عقود إيجار المعدات. | 3.69 | 73.9 | 13 | قبول الإجراء |
| -18 | معرفة الحالات التي يطبق فيها معدل التشغيل ومعدل الوقت الإضافي ووقت الانتظار. | 3.96 | 79.2 | 10 | قبول الإجراء |
| -19 | معرفة الإجراءات والحالات التي تدرج تحت ما يسمى بحدوث ظروف قاهرة. | 2.50 | 50.1 | 16 | رفض الإجراء |
| -20 | التأكد من العدد المناسب من الآلات والمعدات الواجب الاحتفاظ بها للانتظار كاحتياط وأساس معدل الدفع لها. | 4.37 | 87.5 | 3 | قبول الإجراء |
| -21 | يتم استبعاد المبالغ المستحقة والتي لم تدفع بعد من قائمة النفقات وأن الأساس المتبع للعقود بالباطن هو الأساس النقدي | 4.18 | 83.7 | 7 | قبول الإجراء |
| -22 | التأكد من أن التوفقات عن العمل تقع على عاتق المقاول. | 4.69 | 93.9 | 2 | قبول الإجراء |
| -23 | التأكد من استيفاء المستندات المقدمة من الحقل لكافة الاعتمادات والتوقيعات. | 4.16 | 83.3 | 8 | قبول الإجراء |
| -24 | التأكد من الاستفادة من الخصم النقدي في عمليات الشراء. | 4.07 | 81.5 | 9 | قبول الإجراء |
| -25 | يتم التأكد من نوع العملة المعتمدة في الدفع للمقاول. | 3.49 | 69.8 | 15 | قبول الإجراء |
| | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بمراجعة إجراءات التعاقد والنفقات المترتبة على عقود المقاولين من الباطن | 3.91 | 78.2 | الترتيب الأول | قبول المجموعة |
| ii - مرجعة نفقات المرتبات وأعبائها: | | | | | |
| -26 | مراجعة الرصيد الموجود في ميزان المراجعة والتسويات التي تمت عليه للتأكد من مبالغ المرتبات والأعباء المذكورة في قائمة النفقات. | 3.71 | 74.2 | 3 | قبول الإجراء |
| -27 | مراجعة جدول المرتبات المعتمد من المؤسسة الوطنية للنفط. | 3.86 | 77.2 | 2 | قبول الإجراء |
| -28 | مراجعة المصاريف الإضافية ومرتببات العمالة المؤقتة. | 4.03 | 80.6 | 1 | قبول الإجراء |

| ر.م | الفقرة | الوسط الحسابي | نسبته % | الأهمية النسبية | نتيجة الاختبارات |
|--|--|---------------|---------|-----------------|------------------|
| -29 | التأكد من الساعات والتكاليف التقديرية في بداية فترة العمل للشركة والتي تستخدم بالمركز الرئيسي لغرض استبعادها من قائمة النفقات. | 2.37 | 47.4 | 11 | رفض الإجراء |
| -30 | التأكد من توزيع الوقت للأفراد الذين يعملون لصالح أكثر من عقد أو أكثر من جهة. | 3.69 | 73.8 | 4 | قبول الإجراء |
| -31 | مراجعة عقود ووثائق الأفراد المعارين وما يدفع لهم. | 3.30 | 66 | 10 | قبول الإجراء |
| - المرتبات والأجور المرتبطة بالمركز الرئيسي يتم التأكد منها بمراجعة الآتي: | | | | | |
| -32 | ملخص العمل بالمركز الرئيسي. | 3.45 | 69 | 8 | قبول الإجراء |
| -33 | وظيفة الشخص منفذ المهمة. | 3.52 | 70.4 | 7 | قبول الإجراء |
| -34 | معدل أجر الساعة. | 3.56 | 71.2 | 6 | قبول الإجراء |
| -35 | نوع المهمة. | 3.43 | 68.6 | 9 | قبول الإجراء |
| -36 | الفترة التي تم فيها العمل. | 3.60 | 72 | 5 | قبول الإجراء |
| | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بمراجعة نفقات المرتبات وأعبائها | 3.50 | 70 | الترتيب التاسع | قبول المجموعة |
| -iii مراجعة النفقات التي تدفع للشركات ذات العلاقة بالمشتريات والتوريدات: | | | | | |
| -37 | مراجعة موافقات لجنة التشغيل على المشتريات من الشركات ذات العلاقة. | 3.71 | 74.2 | 3 | قبول الإجراء |
| -38 | التأكد من إجراء المناقصات بالصورة الصحيحة واختيار مصدر التوريد. | 3.77 | 75.4 | 1 | قبول الإجراء |
| -39 | تتم مراجعة فواتير الشركات مع بنود العقود الموقعة معها. | 3.73 | 74.6 | 2 | قبول الإجراء |
| -40 | التأكد من وجود اتفاقيات تنظم أسس التعاون مع الموظفين المستخدمين والتابعين للشركات ذات العلاقة. | 2.98 | 59.6 | 5 | رفض الإجراء |

| نتيجة الاختبارات | الأهمية النسبية | نسبته % | الوسط الحسابي | الفقرة | ر.م |
|--|-----------------|---------|---------------|--|-----|
| قبول الإجراء | 4 | 67.8 | 3.39 | يقوم فريق المراجعة بمقارنة أسعار الخدمات أو السلع المقدمة من الشركات مع أسعار نفس الخدمات أو السلع في السوق الخارجي. | -41 |
| قبول المجموعة | الترتيب الثامن | 70.4 | 3.52 | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بمراجعة النفقات التي تدفع للشركات ذات العلاقة بالمشتريات والتوريدات | |
| iv - مراجعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل المركز الرئيسي: | | | | | |
| قبول الإجراء | 5 | 69 | 3.45 | المطالبة بتفاصيل المبالغ التي تم تحميل الفرع بها مباشرة من قبل المركز الرئيسي بالخارج. | -42 |
| قبول الإجراء | 3 | 74.6 | 3.73 | يتم التعرف على أنواع المصاريف الإضافية للمكتب الرئيسي القابلة للاسترداد. | -43 |
| رفض الإجراء | 6 | 57.6 | 2.88 | التعرف على طبيعة الأعمال الفنية التي تمت في المركز الرئيسي. | -44 |
| قبول الإجراء | 2 | 76.6 | 3.83 | التأكد من أن المصاريف في الحدود المنصوص عنها في الاتفاقية ومدى ارتباطها بالعقد. | -45 |
| قبول الإجراء | 1 | 78.4 | 3.92 | مراجعة الأسس والإجراءات التي تمت عليها تحديد المبالغ المذكورة في الفاتورة المقدمة من المركز الرئيسي. | -46 |
| قبول الإجراء | 4 | 72.4 | 3.62 | مراجعة الإجراءات التي تتبع في تحديد الوقت الذي يقضيه الفنيون في أعمال في صالح العقد. | -47 |
| قبول المجموعة | الترتيب السابع | 71.4 | 3.57 | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بمراجعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل المركز الرئيسي | |
| v - مراجعة النفقات الخاصة بالأصول الثابتة: | | | | | |
| قبول الإجراء | 9 | 72.4 | 3.62 | يتم طلب كشف بكافة الأصول الثابتة التي تم اقتنائها خلال الفترة محل المراجعة، وإنها أدرجت في الحسابات الخاصة بها. | -48 |

| نتيجة الاختبارات | الأهمية النسبية | نسبته % | الوسط الحسابي | الفقرة | ر.م |
|--|-----------------|---------|---------------|---|-----|
| قبول الإجراء | 8 | 73.2 | 3.66 | يتم التأكد من الشركة المشغلة بأنها تمسك سجلات خاصة بالأصول الثابتة وتظهر فيها أسم الأصول وتفاصيله ومكان وجودة والتحركات التي تمت عليه وغير ذلك... | -49 |
| قبول الإجراء | 3 | 83.2 | 4.16 | يتم طلب قائمة بكافة الأصول التي تم التصرف فيها خلال الفترة محل المراجعة. | -50 |
| قبول الإجراء | 1 | 84.4 | 4.22 | التأكد من إبلاغ المؤسسة الوطنية للنفط عن أي أصل فقد، في حدود مبلغ معين حسب ما هو متفق عليه. | -51 |
| - في حالة بيع الأصل يتم مراجعة والتأكد من أتباع الإجراءات التالية: | | | | | |
| قبول الإجراء | 6 | 75.4 | 3.77 | التأكد من عدم الحاجة للأصل. | -52 |
| رفض الإجراء | 12 | 52.8 | 2.64 | التأكد من الطرف الذي قام بالشراء ودفع الرسوم الجمركية للأصل. | -53 |
| قبول الإجراء | 7 | 73.8 | 3.69 | وجود تقرير يبرر البيع. | -54 |
| قبول الإجراء | 5 | 78.4 | 3.92 | تخفيض قائمة النفقات بالقيمة البيعية للأصل. | -55 |
| قبول الإجراء | 2 | 83.2 | 4.16 | الحصول على موافقة المؤسسة الوطنية للنفط على البيع. | -56 |
| رفض الإجراء | 13 | 52 | 2.60 | في حالة البيع بالخسارة في حدود حد متفق عليه وإبلاغ المؤسسة الوطنية للنفط بذلك. | -57 |
| قبول الإجراء | 11 | 61.8 | 3.09 | في حالة اكتشاف تسجيل أصل ضمن المشتريات يتم إجراء التصحيح المناسب في الدفاتر المحاسبية وتعديل قائمة النفقات. | -58 |
| قبول الإجراء | 10 | 64.4 | 3.22 | يتم مراجعة والتأكد من أن الأصول تم شراؤها للحاجة الفعلية لها وفي حدود الموازنة الخاصة بشراء الأصول. | -59 |
| قبول الإجراء | 4 | 81.8 | 4.09 | التأكد من إجراء الصيانة الدورية للأصول وجاهزيتها للعمل. | -60 |

| ر.م | الفقرة | الوسط الحسابي | نسبته % | الأهمية النسبية | نتيجة الاختبارات |
|--|--|---------------|---------|--------------------|------------------|
| | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بمراجعة النفقات الخاصة بالأصول الثابتة | 3.60 | 72 | الترتيب السادس | قبول المجموعة |
| -vi مراجعة توزيع النفقات المشتركة: | | | | | |
| -61 | التأكد من أن توزيع النفقات يتم وفق نصوص بنود قانون النفط الليبي رقم 25 لسنة 55م. | 4.00 | 80 | 1 | قبول الإجراء |
| -62 | مراجعة النفقات التي سيتم توزيعها وكيفية الحصول عليها. | 3.47 | 69.4 | 3 | قبول الإجراء |
| -63 | مراجعة السجلات والمستندات وما يطلب من بيانات. | 1.81 | 36.2 | 5 | رفض الإجراء |
| -64 | مراجعة توزيع التكاليف بين مراحل الاستكشاف والتنمية والتشغيل. | 3.41 | 68.2 | 4 | قبول الإجراء |
| -65 | مراجعة أسس توزيع التكاليف على القطع (بمناطق التعاقد المحددة) المستخدمة من قبل الشركة. | 3.49 | 69.8 | 2 | قبول الإجراء |
| | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بمراجعة توزيع النفقات المشتركة | 3.23 | 64.6 | الترتيب الحادي عشر | قبول المجموعة |
| -vii مراجعة أوامر الشراء: | | | | | |
| -66 | مراجعة موافقات المؤسسة الوطنية للنفط على أوامر الشراء التي تزيد قيمتها عن حد أو مبلغ معين. | 3.49 | 69.8 | 1 | قبول الإجراء |
| -67 | فريق المراجعة ملم بالإجراءات التي تتم عند الشراء. | 1.90 | 38 | 7 | رفض الإجراء |
| -68 | مراجعة أي تعديل أو تجديد لأوامر الشراء والتأكد من حصول الشركة المشغلة على موافقة المؤسسة بذلك. | 3.33 | 66.6 | 5 | قبول الإجراء |
| - التأكد من اتباع دورة المشتريات وتوافر الآتي: | | | | | |
| -69 | وجود طلب شراء من الجهة الطالبة. | 3.45 | 69 | 2 | قبول الإجراء |
| -70 | وجود صورة من عروض الأسعار من الموردين أو وجود صورة إعلان أو المناقصة. | 3.13 | 62.6 | 6 | قبول الإجراء |
| -71 | توفير قوائم تفريغ العطاءات بحضور لجنة معينة. | 3.32 | 66.4 | 6 | قبول الإجراء |

| ر.م | الفقرة | الوسط الحسابي | نسبته % | الأهمية النسبية | نتيجة الاختبارات |
|--|---|---------------|-------------|--------------------|------------------|
| -72 | توفير وثائق تقييم العطاءات واختيار العطاء المناسب. | 3.35 | 67 | 4 | قبول الإجراء |
| -73 | التأكد من الكميات الواصلة من المورد وأنها لا تزيد عن الكميات المطلوبة. | 3.41 | 68.2 | 3 | قبول الإجراء |
| | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بمراجعة أوامر الشراء | 3.17 | 63.4 | الترتيب الثاني عشر | قبول المجموعة |
| viii - مراجعة نفقات مفردات المخزون: | | | | | |
| -74 | مراجعة عمليات صرف المخزون. | 3.37 | 67.4 | 3 | قبول الإجراء |
| -75 | التأكد من تحميل قائمة النفقة بالقيمة الفعلية أو وفقاً لنظام تسعير المخزون المتبع بالشركة. | 3.50 | 70 | 2 | قبول الإجراء |
| -76 | التأكد من عدم شراء مخزون يزيد عن الحاجة حتى لا يتراكم ويتلف . | 2.67 | 53.4 | 4 | رفض الإجراء |
| -77 | التأكد من عدم تحميل قائمة النفقات بمخزون لم يستخدم بعد. | 3.71 | 74.2 | 1 | قبول الإجراء |
| | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بمراجعة نفقات مفردات المخزون | 3.32 | 66.4 | الترتيب العاشر | قبول المجموعة |
| ix - مراجعة فروق أسعار العملة: | | | | | |
| -78 | التأكد من تسجيل المشتريات في الدفاتر وفق العملات المتفق عليها بعقد المقاسمة والمشاركة. | 3.43 | 68.6 | 4 | قبول الإجراء |
| -79 | التأكد من تحويل العملات للمشتريات تم بحسب سعر أول الشهر الذي حدثت فيه النفقة. | 3.69 | 73.8 | 3 | قبول الإجراء |
| -80 | عند وجود فروقات في تحويل العملة يجب أن تنعكس أثره على قائمة النفقات. | 3.71 | 74.2 | 2 | قبول الإجراء |
| -81 | التأكد من المبالغ المحتجزة للغير (التأمينات) وعدم تحميلها في قائمة النفقات. | 3.92 | 78.4 | 1 | قبول الإجراء |

| ر.م | الفقرة | الوسط الحسابي | نسبته % | الأهمية النسبية | نتيجة الاختبارات |
|---|--|---------------|---------|-----------------|------------------|
| | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بمراجعة فروق أسعار العملة: | 3.69 | 73.8 | الترتيب الثالث | قبول المجموعة |
| -x مراجعة مستحقات السنوات السابقة: | | | | | |
| -82 | التأكد من مراجعة المفردات وأتباع الأساس النقدي في إعداد قائمة النفقات. | 3.98 | 79.6 | 1 | قبول الإجراء |
| -83 | مراجعة التسويات التي قامت بها الشركة المشغلة للانتقال من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي. | 3.75 | 75 | 2 | قبول الإجراء |
| | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بمراجعة مستحقات السنوات السابقة: | 3.86 | 77.2 | الترتيب الثاني | قبول المجموعة |
| -xi مراجعة بقية أنواع النفقات: | | | | | |
| - مراجعة نفقات المكالمات الهاتفية الخارجية والبريد: | | | | | |
| -84 | يتم التأكد بأن قيمة المكالمات في حدود قيمة متفق عليها. | 3.88 | 77.6 | 4 | قبول الإجراء |
| -85 | يتم طلب كشف بأرقام الهواتف التي عادة ما تتصل بها الشركة العاملة في كل دولة. | 3.22 | 64.4 | 11 | قبول الإجراء |
| -86 | يتم التأكد من أن الجهة المرسل إليها البريد لها علاقة بنشاط الشركة. | 3.30 | 66 | 10 | قبول الإجراء |
| -87 | يتم التحري على الأرقام الأخرى والتأكد من أن الاتصال خاص بنشاط عمل الشركة والعقد. | 2.81 | 56.2 | 13 | رفض الإجراء |
| - مراجعة نفقات الإعلان والعلاقات العامة: | | | | | |
| -88 | يتم رفض كافة مصاريف الإعلانات. | 3.83 | 76.6 | 5 | قبول الإجراء |
| -89 | يتم إظهار نفقات الإعلانات ضمن الاستثناءات التي ترد في تقرير المراجعة. | 3.94 | 78.8 | 3 | قبول الإجراء |

| نتيجة الاختبارات | الأهمية النسبية | نسبته % | الوسط الحسابي | الفقرة | ر.م |
|------------------------------------|-----------------|---------|---------------|---|-----|
| - مراجعة نفقات الاستشارات المهنية: | | | | | |
| قبول الإجراء | 6 | 76.2 | 3.81 | التأكد من وجود عقد بين الجهة التي تقدم الخدمة المهنية والشركة المشغلة. | -90 |
| قبول الإجراء | 9 | 67 | 3.35 | التأكد من أن الدفع تم وفقاً لما ورد في العقد. | -91 |
| رفض الإجراء | 12 | 59.2 | 2.96 | تتم مراجعة الإجراءات الناتجة عن تقديم خدمات لطرف ثالث، والتأكد من تسجيلها بالدفاتر. | -92 |
| قبول الإجراء | 1 | 85.6 | 4.28 | التأكد من الحاجة للخدمة المقدمة وعلاقتها بالنفط والغاز. | -93 |
| قبول الإجراء | 2 | 83 | 4.15 | التحقق من أن الخدمة ليست من الخدمات التي يفترض أن يتم تقديمها من خلال أقسام الشركة المشغلة العاملة. | -94 |
| قبول الإجراء | 7 | 74.2 | 3.71 | التأكد من أن الخدمة غير مرفوضة في عقد المقاسمة وإنها لا تندرج ضمن النفقات المغطاة من خلال نسبة المصاريف الإضافية. | -95 |
| قبول الإجراء | 8 | 70.8 | 3.54 | يتم أرشفة أوراق العمل بصورة منظمة ومهنية مناسبة والاحتفاظ بصورة من المستندات والمراسلات التي تمت مع الشركة محل المراجعة أثناء العمل الميداني. | -96 |
| قبول المجموعة | الترتيب الخامس | 72 | 3.60 | المتوسط الإجمالي للمجموعة المتعلقة بمراجعة بقية أنواع النفقات: | |
| | قبول عام | 70.35 | 3.51 | المتوسط لإجمالي المجموعات حول آراء عينة البحث حول درجة أهمية نطاق وبرنامج المراجعة وكيفية تنفيذه | |

تظهر بيانات الجدول (6) أن متوسط الآراء في مجتمع محل البحث بلغ (3.51) وما نسبته (70.35%)، وهذا يعني أن الالتزام بنطاق وبرنامج المراجعة وكيفية تنفيذه يعد من العوامل والإجراءات المؤثرة وذات الأهمية في مراجعة الجانب الحكومي المتمثل في المؤسسة الوطنية للنفط على قوائم نفقات شركات المقاسمة والمشاركة في الإنتاج في ليبيا وبموجب البيانات التي تم الحصول عليها من المشاركين في البحث من خلال إجاباتهم على فقرات قائمة الاستبيان ذات الصلة بالإطار المقترح يمكننا قبول الفرض الفرعي الثاني القائل " لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية نطاق وبرنامج المراجعة وكيفية تنفيذه على مراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط ".

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

بهدف تحديد درجة الأهمية النسبية لتنظيم وصياغة تقرير مراجعة قوائم نفقات شركات المقاسمة في إنتاج النفط ، من خلال اختبار الفرض الفرعي الثالث القائل " لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية تنظيم وصياغة تقرير مراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط ".

يمكن تحديد درجة الأهمية النسبية لتنظيم وصياغة تقرير مراجعة قوائم نفقات شركات مقاسمة الإنتاج في ليبيا، من خلال بيانات الجدول (7).

تنظيم وصياغة تقرير المراجعة

| ت | الفقرة | الوسط الحسابي | نسبة % | الأهمية النسبية | نتيجة الاختبارات |
|-----|--|---------------|--------|-----------------|------------------|
| 1- | يتم كتابة اسم الشركة المشغلة واسم العقد ورقمه وموقعه في بداية تقرير المراجعة. | 3.66 | 73.2 | 8 | قبول الإجراء |
| 2- | يتم بيان رسالة التغطية وكتابة مقدمة عن العقد محل المراجعة. | 3.54 | 70.8 | 10 | قبول الإجراء |
| 3- | يتم توضيح المعلومات العامة ونطاق المراجعة ورأي المراجع بشكل واضح بالتقرير. | 3.69 | 73.8 | 7 | قبول الإجراء |
| 4- | يتم وضع ملخص بنتائج المراجعة وكذلك تقديم التفاصيل الكافية عن كل ملحوظة في صلب التقرير. | 3.58 | 71.6 | 9 | قبول الإجراء |
| 5- | يتم عرض النتائج وفقا لتبويب النفقات الواردة في قائمة النفقات. | 3.77 | 75.4 | 6 | قبول الإجراء |
| 6- | يتم عرض الاستثناءات بصورة كاملة موقعة بالمستندات المؤيدة لها | 3.83 | 76.6 | 5 | قبول الإجراء |
| 7- | يتم توضيح سبب رفض نفقة معينة أو سبب تعليقها وتقديم التوصية المناسبة عن كل نتيجة وردت في التقرير. | 4.33 | 86.6 | 1 | قبول الإجراء |
| 8- | يتم ختام التقرير بعبارة شكر للشركة المشغلة على تعاونها إذا كان ذلك مناسباً. | 4.07 | 81.4 | 2 | قبول الإجراء |
| 9- | يتم كتابة كافة العقبات التي واجهت فريق المراجعة أثناء المراجعة. | 4.07 | 81.4 | 3 | قبول الإجراء |
| 10- | يتم إلحاق التقرير بكافة الجداول والتوضيحات اللازمة لدعم ما اشتمل عليه من ملاحظات. | 4.03 | 80.6 | 4 | قبول الإجراء |
| | المتوسط الإجمالي لأراء عينة البحث حول درجة أهمية تنظيم وصياغة تقرير المراجعة | 3.86 | 77.2 | | قبول عام |

تظهر بيانات الجدول (7) أن متوسط الآراء في مجتمع محل البحث بلغ (3.86) وما نسبته (77.2%)، وهذا يعني أن تنظيم وصياغة تقرير المراجعة يعد من العوامل والإجراءات المؤثرة وذات الأهمية في مراجعة الجانب الحكومي المتمثل في المؤسسة الوطنية للنفط على قوائم نفقات شركات المقاسمة والمشاركة في الإنتاج في ليبيا.

وبموجب البيانات التي تم الحصول عليها من المشاركين في البحث من خلال إجاباتهم على فقرات قائمة الاستبيان يمكننا قبول الفرض الفرعي الثالث القائل " لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية تنظيم وصياغة تقرير مراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط ".

الخلاصة:

اعتماداً على ما تم عرضه فإن آراء العينة حول قبولهم للإطار المقترح في مراجعة قوائم النفقات المقدمة من الشركات النفطية التي تحكمها عقود مقاسمة إنتاج النفط، والتي تم عرضها وتلخيصها في الجدول (8) الآتي:

آراء عينة البحث حول الإطار المقترح لمراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط

| القرار | نسبته % | الوسط الحسابي | مضمون الفرض | الفرض الفرعي |
|------------|---------|---------------|--|--------------|
| قبول الفرض | 74.746 | 3.73 | المتوسط لإجمالي المجموعات حول آراء المراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط حول درجة أهمية المتطلبات الأساسية للمراجعة | الأول |
| قبول الفرض | 70.35 | 3.51 | المتوسط لإجمالي المجموعات حول آراء عينة البحث حول درجة أهمية نطاق وبرنامج المراجعة وكيفية تنفيذه | الثاني |
| قبول الفرض | 77.246 | 3.86 | المتوسط الإجمالي لآراء عينة البحث حول درجة أهمية تنظيم وصياغة تقرير المراجعة | الثالث |
| 73 | | 3.65 | المتوسط العام | |

واستناداً إلى نتائج قبول الفرضيات الفرعية في الجدول (8) تتأكد صحة الفرض الرئيس الأول لهذه البحث والقائل " لا يوجد اختلاف بين آراء أطراف المراجعة بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حول الأهمية النسبية لعناصر الإطار المقترح كأداة لمراجعة قوائم النفقات لشركات المقاسمة في إنتاج النفط ".

الاستنتاجات و التوصيات:

ناقش هذا البحث فكرة طرح إطار مقترح لمراجعة الجانب الحكومي لنفقات شركات مقاسمة إنتاج النفط ليكون بمثابة مرشد عملي للمراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط، ومدى قبول عينة البحث لما تضمنته فقرات التي تترجم الإطار المقترح حيث أسفرت الاستنتاجات على جملة من النتائج وما ترتب عليها من توصيات نسردها على النحو التالي:

النتائج:

في ضوء نتائج البحث خلص البحث إلى مجموعة من النتائج التالية:

- 1) إن الإطار المقترح مصاغ بطريقة يسهل فهمها، وبوضوح يمكن من خلاله استخدامه في الواقع العملي، وإن نتائج يمكن الاعتماد عليها وتعميمها على العينة ومجتمع النشاط بالكامل.
- 2) إن طريقة عمل فرق المراجعة بالمؤسسة الوطنية للنفط وفق الخطط والأوليات الواردة بالإطار المقترح تساعد في تحقيق أهداف المراجعة.
- 3) إن الإطار المقترح تم تصميمه وفق لما ورد ببنود بعض الاتفاقيات العالمية وكذلك من خلال الخبرات المحلية بقطاع النفط والمراجع ذات الصلة، ومن ذلك وجد قبول لدى عينة البحث.
- 4) إن الإطار المقترح يضمن ويحقق الكفاءة والفاعلية والاقتصاد في تطبيقه وتحقيق هدف المراجعة، كما يضمن الإطار تقييم الأداء بشكل فاعل.

التوصيات:

- 1) تبني الإدارة القانونية وإدارة العقود النفطية بضرورة وضع شروط في الملحق المالي للاتفاقيات والعقود تضمن تطبيق الإطار وتحقيق أهداف مراجعة قوائم النفقات للاتفاقيات المقاسمة والمشاركة في الإنتاج.
- 2) تبني فكرة وجود دليل عملي لعمليات المراجعة، قبل البدء في عملية المراجعة لقوائم النفقات للاتفاقيات المقاسمة والمشاركة في الإنتاج ونأمل في أن يكون ديوان المحاسبة ونقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين الليبيين هي الجهة التي تتبنى هذه الفكرة، ويحدوني الأمل في تبني هذا الإطار.
- 3) تطوير مناهج التعليم المحاسبي في المرحلتين الجامعية والدراسات العليا، وخاصة في مادة المراجعة بما تستوعب الأساليب الحديثة في المراجعة والتدريب على كيفية استخدامها.
- 4) إقامة الندوات والمؤتمرات المهنية والعلمية من خلال التعاون بين منظمي مهنة المراجعة، وأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد في الجامعات الليبية، على أهمية العقود والاتفاقيات النفطية وسبل ووسائل مراجعتها، ودورها في تعزيز الدخل القومي.
- 5) العمل على إقامة برامج تدريبية للمراجعين بالمؤسسة الوطنية للنفط، لتعريفهم بأهمية وضع خطط وكيفية تنفيذها في عمليات المراجعة.

هوامش البحث:

- 1) عبدالرزاق المرتضى سليمان، العلاقات النفطية في دول الدومن، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس-ليبيا، 1982، ص ص 41-42.
- 2) شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، "1953-1970، معهد الإنماء العربي، بيروت-لبنان، 1985، ص ص 97-123.

- (3) النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 46، الربع الثالث 2006.
- (4) عبدالملك إسماعيل حجر، محاسبة النفط" المبادئ، الإجراءات"، دار الفكر المعاصر، صنعاء-اليمن، 2001، ص 533.
- (5) David Mcnamee, "Risk- based Auditing", Internal Auditor, August, 1997, pp. 23-27.
- (6) علي عبدالرحيم حسانين، نموذج محاسبي لتقييم الأصول القابلة للنفاذ في شركات إنتاج البترول ، رسالة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، جامعة عين شمس، مصر، 1992م.
- (7) عبدالله عبدالرحمن مصطفى، مدخل محاسبي كمنهج للدراسة التحليلية لاتفاقيات اقتسام الإنتاج في شركات البترول- دراسة تطبيقية على شركة بترول بلاعيم ، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر، 2000م.
- (8) حامد مولود الرك، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في شركات إنتاج النفط والغاز العاملة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2002م.
- (9) Fathi Ramadan Mousa, "Developing Amodel For Evaluating The Efectiveness Of The Internal Audit Function In Libyan Organisations: Case Study With Special Refernce To Oil Companies", Doctor Of Philospphy, The Manchester Metropolitan University, UNITED KINGDOM, FEBRUARY,2005.
- (10) حامد مولود الرك، " نحو إطار مقترح لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في شركات إنتاج البترول"دراسة اختباريه بالتطبيق على شركة الهروج للعمليات النفطية" مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، العدد 22 المجلد1-2010.
- (11) حامد مولود الرك، الرقابة المالية على عقود E.P.S.A بالمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا " المجلة الليبية للدراسات، العدد الرابع، تصدر عن دار الزاوية للكتاب، اكتوبر2013م.